بيان صادر عن مجلس الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية في القدس المحتلة يؤكد فيه أن كاميرات المراقبة في المسجد الأقصى لن تستغل ضد المصلين الفلسطينيين، وأن الأوقاف هي من ستتحكم بها فقط وليس للاحتلال سلطة عليها*

٢٠١٦/٣/٧

أكد مجلس الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية بالقدس المحتلة أن "كاميرات المراقبة لن تُستغل ضد المصلين الفلسطينيين"، مشيراً إلى أن الأوقاف هي من "ستتحكم بها فقط، وأنه ليس للاحتلال سلطة عليها".

وعبر المجلس في بيان صحفي له، اليوم الاثنين، عن رفضه لما يقوم به الاحتلال الصهيوني من "انتهاكات واعتداءات مستمرة" بحق المسجد الأقصى المبارك، مشدداً على أن أذرع الاحتلال المختلفة "تحاول بسط سيطرتها على أجزاء من المسجد الأقصى".

وقال إن المسجد الأقصى، (بكافة مرافقه وباحاته ومصلياته وما دار عليه سور المسجد بمساحة ١٤٤ دونمًا)، "إسلامي خالص للمسلمين، فوق الأرض وتحتها، وليس لليهود أي حق فيه".

ورأى المجلس أن الأخبار المتداولة حول المسجد الأقصى في وسائل الإعلام العبرية "تهدف إلى تهويد المسجد الأقصى، وبث الأخبار الملفّقة عن اتفاقات حوله".

وأشار المجلس إلى أن صاحب الصلاحية في إدارة المسجد والقيام بأعمال الترميم هي دائرة الأوقاف الإسلامية والمكتب الفني لإعمار المسجد الأقصى، مضيفًا: "نرفض أي إملاءات لسلطات الاحتلال فيه".

ودعا المجلس الأوقاف الإسلامية للعمل على فتح "باب الرحمة"، مؤكدًا أنه "جزء لا يتجزأ من المسجد الأقصى، ولا صلاحية لغير الأوقاف الإسلامية عليه".

وطالب بيان المجلس بـ "رصّ الصف والالتفاف حول الأقصى ودائرة الأوقاف الإسلامية ورجالاتها؛ في صف واحد لمواجهة التحديات وممارسات الاحتلال التي تستهدف الوجود الإسلامي والعربي في أرض الرباط".

---

*المصدر: المركز الفلسطيني للإعلام (غزة)

http://tinyurl.com/jo2ygzt

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/